أسس التجديد والتيسير عند العزاويّ

يظهر الدكتور العزاويّ من خلال مقالاته من أشد المتحمسين لثورة تجديد النحو وتيسيره التي عاصر أكثر أصحابها وتابعهم، ويظهر ذلك جليا في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث)، الذي ذكر فيه خلاصة كل المحاولات التي دعت إلى تجديد النحو وتيسيره، مناقشا لها ومحللا لما جاء فيها، وظهر اهتمامه بالأمر أكثر في مقالاته التي نشرها في الصحف العراقية مدة عقدين من الزمن والتي ضمَّنها أهمَّ المسائل التي برم بها المتعلمون ووقف عندها المجددون وقفة طويلة رافضين أو مصلحين لبعض جزئياتها.

إن إصلاح النحو أو تجديده وتيسيره عند العزاويّ له اتجاهان:

الأول: اتجاه غير مباشر نجده يتمثل عنده في حديثه عن إصلاح النظام التعليميّ للغة العربيّة.

والآخر: اتجاه مباشر يتمثل عنده في الحديث عن التيسير وعنايته به في مقالات كثيرة نشرها في الصحف العراقية، كما أفرد له كتابا معروفا وهو (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث).

ففي الاتجاه الأول يتحدث عن الإخفاق في نجاح تعلُّم الطالب للمفاهيم النحويّة ويرى أن السبب هو أن ما يقدم للطالب لا يحقق الغاية من دراسة اللغة وهي((تحصيل المتعلم القدرة العملية على تبليغ أغراضه بتلك اللغة بعبارات سليمة، أي من تلك التي تنتمي إلى ما تعارفه الناطقون بها، أوضاعاً ومقاييس، وبعبارة أخرى، فإن الغاية القصوى من تعليم اللغة، هي قبل كل شيء أن يجعل الطالب قادراً على استعمال اللغة في شتَّى الظروف والأحوال الخطابية، ولاسيما تلك التي تطرأ في الحياة اليومية، ثم على استعمالها سليمة من كل لحن وعجمة ولُكنة))(٢) فاللغة هي في حقيقتها (وضع) و(استعمال) والوضع يعني به: الأنظمة والقوانين اللغويّة التي نخضع لها في الكلام، منطوقا كان أم مكتوبا، ويعني بالاستعمال النشاط اللغويّ الفرديّ أو الكلام الذي نعبر به عن مقاصدنا وأغراضنا. ويرى أن تعليم اللغة إذا اقتصر على أحد هذين الجانبين لم يسفر عن نتائج حسنة، وظهر الخلل في المتعلم، ومن هنا فإن ((أكبر خطأ ترتكبه مدارسنا هو أنها تعنى بالقواعد والقوانين في ذاتها،

وتعزلها عن الاستعمال؛ إذ لا تمنح الطالب طوال اليوم المدرسيّ فرصة كافية، يطبق فيها قوانين لغته، بل قد تمضي الأيام والأسابيع، دون أن يتعرض الطالب لموقف يقتضيه استعمال اللغة، أو الحديث بها. ومن هنا فإن ما يتعلمه من نظم وقوانين لغويّة، يبقى مجمداً في ذهنه. إن النسيان سرعان ما يأتي على أكثر هذه النظم والقوانين))(٣). فهو يرى أن تعلم اللغة يكون مشافهة قبل أن يكون كتابة وتحريراً. وهذا يعني أن الاهتمام يجب أن يصرف في المدارس إلى التعبير الشفهي، لأنه الأصل الذي عليه استعمال اللغة في الحياة. فنحن في حياتنا لا نتعامل باللغة المكتوبة، وإنما نتعامل بها منطوقة.

و من أسس إصلاح تعليم اللغة عنده هو العناية بالطالب والتركيز فيه لا التركيز في المادة اللغويّة معزولة عنه، ومن أوجه العناية بالطالب عند العزاويّ هي الأمور الآتية:

١- إحاطة الطالب ببيئة لغوية سليمة، لا يسمع فيها لفظاً مخطوءاً، ولا تركيباً ملحوناً، ولا يخاطب معلمه وزملاءه في هذه البيئة إلا بلغة سليمة، يتجنب فيها اللحن، ويتحرى شروط الفصاحة.

٢- تحفيظه قدراً كبيراً من القرآن الكريم، والمأثور من شعر العرب ونثرهم، حتى تترشح في نفسه قوانين اللغة وأنظمتها على نحو عفويّ، ومن بعيد قال ابن خلدون: (وعلى قدر المحفوظ من كلام العرب تكون جودة المقول).

٣- شكل الكتب المقررة عليه شكلا تاماً، بحيث لا تقع عيناه، إلا على كلام مشكول. ولا ريب في أن النظر المتكرر في الكتب المشكولة، يؤدي إلى انسياب قوانين اللغة وأنظمتها إلى الذهن على نحو عفويّ أيضاً(٤).

ويرى أنَّ هناك أساسا ثالثا تقوم عليه عملية إصلاح التعليم وهو (العناية بالمادة اللغويّة المدروسة) ويشترط أن تتوافر في هذه المادة شروط كثيرة ومنها:

١- أن تكون ممّا يحتاج إليه الإنسان العربيّ المعاصر، وممَّا يكثر دورانه على الألسنة، ويتكرر مجيئه في كتابات الأدباء والمثقفين والإعلاميين وأرباب العلوم المختلفة(٥).

إن العزاويّ يلوّح هنا إلى أن المادة اللغويّة متشعبة وهي مستويات مختلفة كما نقلها اللغويّون، وليس باستطاعة الناس الاحاطة بها، ولا من المستحسن أن تعرض كلها ((فإزاء كثرة العلم اللغويّ لابد من الانتقاء وتحري ما يحتاج إليه العربيّ المعاصر، وترك ما سوى ذلك لمن يروم التخصص وينشد التبحر))(٦) ومن التطبيقات على كلامه هذا ما جاء عنده في مقال (نحو اللسان ونحو الفكر) فقد أنحى باللائمة على واضعي المناهج العراقية للغة العربيّة حين يضمنونها موضوعات هي من (نحو الفكر) ويسميه تارة أخرى (النحو العلميّ) وهو عنده: نحو لا يُعنى باللسان، ولا يتجه إليه بضرب من التقويم والتصحيح، وإنما يخاطب العقل، ويحاول إقناعه بصحة الفروض التي أقامها النحاة، ومضوا يلتمسون لها الأدلة، ويقيمون عليها الحجج. وقد ذكر له تطبيقات كثيرة ومنها الأمثلة التي تقوم على النصوص الإبداعية أو المستنبطة من الأدب الرفيع ويرى: ((أن مثل هذا النحو يجب أن يُزوَى عن طالب مبتدئ، يريد أن يتعلم من اللغة ما يُقيم به لسانه ويزداد فهمه لما يسمع ويقرأ من كلام يناسب عمره ويوافق نضجه))(٧). ومن أمثلة هذا النحو ما يُسمَّى بـ(بدل البعض من الكل)، نحو قولنا: (أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ) و(عالجَ الطبيبُ المريضَ معدتَهُ)، فواضح أن لغة الحياة هي (أكلتُ ثلثَ الرغيف) و(عالج الطبيب معدة المريض)، وأما الاستعمال الأول فهو من قبيل التفنن الأسلوبيّ، أو التلوين الأدائيّ، الذي لا شأن للمتعلم به، ومن الجدير أن أذكر أن هذا الأسلوب أيضا رفضه المجددون وألحقوه بباب التوكيد.

ومن أمثلة النحو القائم على النصوص الإبداعيّة ما يسمّى بـ(المفعول معه) نحو قولهم: (قرأَ خالدٌ والمصباحَ) و(لَعِبَ الطفلُ وضفةَ النهرِ) و (سارَ زيدٌ والجبلَ). إن هذا النوع من الاستعمال غير شائع في لغة الحياة، وهو بلغة الشعراء والقصاصين والمسرحيين أولى، وهم به أعنى(٨).

فالعزاويّ كما نرى يرفض تقديم هذا المستوى بوصفه مادة تعليمية لأنه مستوى عالٍ ولا يمثل المواقف القولية الشائعة في الاستعمال اليوميّ. وربما هو يشير أيضا إلى المسائل القليلة والشاذة والنادرة التي أخطأ واضعو المناهج حين أضافوها الى جانب الشائع والكثير، وكتب تعليم العربيّة شاهدة على هذه الأساليب.

٢- الشرط الثاني في المادة اللغويّة المدروسة أن نفرق فيها بين النحو (العلميّ) والنحو (العمليّ) فالأول يليق بالمتخصص الذي يبحث عن الظاهرة وأسبابها، والوجه الاستعمالي وعلته، والثاني يليق بالمتعلم الذي يكفيه من النحو ظواهره العامة التي إنْ جهلها فسد نطقه، واضطرب لسانه. فهو هنا يشير الى زوائد موجودة في النحو العربيّ خضع لها وهي لا تنفع المتعلم بأي حال، وهي جزء مما تنادى المجددون والميسرون إلى استبعاده من الدرس النحويّ كـ((العلل والتخريجات فهي لا تعدو أن تكون عبئا يعرقل التعلم، ويصدّ عنه، فضلا عن أن الجهل بها لا يضرُّ اللسان، ولا يقدح في صحة اللغة))(٩) إلى جانب (التقديرات) و(العوامل) التي أثقلت اليوم مناهج اللغة العربيّة وصارت جزءاً من المتاهات التي أضاعت الطالب.

٣- الشرط الثالث أن نختار المادة النحويّة من كتب الأوائل أمثال الخليل وتلاميذه الذين كانوا أصفى ذوقا، وأقلَّ تفلسفا في معالجة ظواهر اللغة وقضايا النحو(١٠).

وهذا الشرط يتضمن أيضا ما جاء في الشرط الثاني، فإن السبب في اختيار المادة النحويّة من كتب المتقدمين يتضح بقوله إنها(أقل تفلسفا في معالجة ظواهر اللغة وقضايا النحو) فهم لم يطيلوا الوقوف عند العوامل ولا العلل والتقديرات، وكان عملهم أقرب الى الوصف.

٤- الشرط الرابع خصَّه بالمعاني وهو: أن نُعنى بتعليم العربيّة بالبلاغة وبناحية مهمة منها على وجه خاص، هي ما كان يعرف بـ(مقتضى الحال) فالطالب اليوم حين يتحدث لا يبني حديثه على ما تقتضي دواعي الحال، ولا على ما يستدعي المقام، وانما يكتفي بمراعاة قوانين اللغة وأنظمتها من رفع ونصب وجرّ وجزم(١١).

هذه أهم الشروط التي تخصُّ المادة اللغويّة المدروسة، وهي تحمل في نفسها الجوانب السيئة التي ظهرت في نحونا ومن ثَمَّ الدعوة إلى استبعادها.

أما الاتجاه الثاني وهو المباشر الذي يخصُّ الحديث عن التيسير عند العلامة العزاويّ فهو اتجاه لم يأتِ عرضا ولا هو طارئ في بحوثه ومقالاته وتأليفه، فقلَّما يخلو مقال من مقالاته من الحديث عن التيسير، فقد أولاه عنايته، وربما يعود السبب في ذلك إلى تأثره بالاتجاه الذي عاصره وهو اتجاه

ثورة التجديد التي قادها أساتذته وأساتذة أساتذته كما هو الحال عند الدكتور مهدي المخزوميّ وأستاذه إبراهيم مصطفى الذي وصفه بزعيم المجددين في هذا العصر(١٢) والدكتور إبراهيم السامرائيّ وغيرهم، فما فتئ يقف عند قاعدة هنا أو هناك ساخرا مرة، ورافضا أخرى، ومقترحا استبعاد قاعدة أو حذفها من مناهج اللغة العربيّة أو غيرها.

ولكن (التيسير) عنده لم يكن واضحا أول الأمر، وكان مقتصرا على إبداء ملاحظات جزئية هنا أو هناك حول مسائل نحوية أو لغوية، ويبدو أنه في أول الأمر كان يخلط بين التسميتين، فهناك مصطلح آخر يوضع قبالة (التيسير) وهو (التجديد) وقد كتب المرحوم العزاويّ مقالين يبدو أنه استدرك على نفسه فيهما فَهْم (التيسير) و(التجديد) وهما: (النحو العربيّ بين التجديد والتيسير) نشره في جريدة (الجمهورية) سنة١٩٨٩ والمقال الآخر نشره في جريدة (القادسية) سنة ١٩٩٣ وهو (تجديد أم تيسير) وهذان العنوانان يدلان على أنه أخذ يفرق بين التسميتين، وقد عرض في المقال الأول آراء الباحثين وتفريقهم بينهما، فالتيسير عند أصحابه ((لا يمسّ النحو في صورته القديمة، ولا يعرض لأصوله ونظريته، وانما يقتصر... على الحذف والاختصار، وإعادة ترتيب الأبواب والموضوعات ثم تمهيد ما توعّر منها وتقريب ما نأى عن متناول الطالب))(١٣) أما (التجديد) عند القائلين به ويرومونه فهو يختلف عن (التيسير) وهو عندهم خطوة أولى وجريئة تتوخى ((إحياء النحو أو إصلاحه أو تجديده)) والتيسير خطوة لاحقة تعقب (التجديد) يتمثل في انتخاب ما يصلح من هذا النحو الجديد للتعليم، ثم تقديمه بأساليب تعليمية حديثة و((كأن هؤلاء الدارسين ينظرون إلى (الإحياء) أو (الإصلاح) أو (التجديد) على أنه مهمة لغويّة عامة، أما (التيسير) فهو في رأيهم مهمة تربويّة خالصة، أو كأنهم يرون أن إحياء النحو أو إصلاحه أو تجديده لابدّ أن يفضي إلى تيسيره، أو يعين على بلوغ هذه الغاية))(١٤) وقد كان العزاويّ واضحا في آخر المطاف حين اختار أحد هذين السبيلين وهو (التجديد) والدعوة اليه، حتى أن (التجديد) في عنوان كتابه كان أسبق من التيسير، وكتابه هو كما ذكرت عنوانه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) ويعدّه الخطوة الأولى على طريق التيسير، ولا يرى في التجديد تعقيدا ويردّ على من يعتقد ذلك قائلا: ((فإنا

نقول لهم إن التجديد لابد منه، إذا أريد للدرس النحويّ أن يكون ذا جدوى على الدارس، يتمكن به من أن ينحو نحو العربيّة، فيما يقول وفيما يكتب، وأن يفهم المأثور من كلام العرب، ويتذوقه وينتفع به))(١٥).

بقيت هنا مسألتان تتعلق بالتيسير عند العزاويّ:

الأولى: سبب ميله الى التيسير: فقد وضَّح أن الأخذ بأي مقترح بشأن اللغة أو النحو ليس فيه إساءة إلى اللغة، ولا يحرم شيئا من أحكامها وضوابطها، وانما هو مخالفة لآراء اهتدى إليها البشر ليسوا معصومين من الخطأ والزلل، كما أن حركة العلم دائبة، وأن الآراء العلميّة عرضة للتحول والتبدل، ولا شيء يمنع نحاة هذا العصر والعصور القادمة من الاعتماد على عقولهم في تفسير ظواهر اللغة، وتعليل قضاياها(١٦).

الأخرى: الهدف من التيسير: وبيَّن في مقال آخر هدف الميسرين هو ((تفسير العربيّة تفسيرا أقوم، ويسعون إلى الكشف عن معدنها الذي طمست فروض النحاة بريقه، وذهبت تصوراتهم بنظارته وبهائه))(١٧) ونرى العزاويّ يستحسن عملهم غاية الاستحسان فيقول: ((على أن كثيرا ممَّا جاء به أصحاب التيسير يجمع الى السداد والنضج، السهولة واليسر ويحقق لدارس العربيّة فَهْما أفضل وجهدا أقلّ))(١٨) وقد عدّ في مقال آخر (التيسير) من دلائل النهوض اللغويّ فقال: ((ومن دلائل النهوض اللغويّ أن تكون اللغة مبذولة لأهلها على نحو ما يبذل لهم الضوء والهواء يأخذ منهما كلّ إنسان ما يناسب عينيه ورئتيه ولا يكون لها ذلك إلا إذا يسرت تيسيراً يقربها من جميع طالبيها، فلا تصعب على أحد، ولا تدقّ عن فهم متعلم))(١٩).

لقد أقام العزاويّ التجديد والتيسير على مجموعة أسس استقصاها من متابعته لدعوات الميسرين الذين خاضوا بهذا الموضوع وهي كالآتي:

١- إلغاء العامل : لقد تصايح كثير من الباحثين والرواد الأوائل من دعاة التيسير داعين الى إلغاء نظرية العامل، ولعلَّ في مقدمتهم ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) فقد كان أول من تكلم في إلغائها وبيان أنها لا تفيد بأي حال، وأنها جزء من صعوبات النحو(٢٠).

لقد أخذت نظرية العامل مساحات شاسعة من الموسوعات النحويّة، وشغلت جُلّ أوقاتهم في البحث عنها وعن آثارها وهي تخضع الى فروض عقلية صارمة، كما تعدّ معضلة أرهقت طلاب العربيّة، فليس امامهم إلا أن يبحثوا عن سبب ظهور كل حركة إعرابية: لِمَ كان هذا مرفوعا ولم كان منصوبا أو مجزوما أو مجرورا، وكان الأجدر بهم توجيه طلبة العربيّة الى النظر في معاني التراكيب ودلالاتها، ولكن ابتعدوا من هذا حتى صار البحث عن المعاني من الغريب، يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواريّ مؤيدا هذا المعنى وهو أن العامل في الإعراب كان: ((السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيه أبوابا لا لزوم لها، ولا فائدة منها، وهو الذي عقَّد قواعد الإعراب تعقيدا لا مزيد عليه))(٢١)، وقد كان أول من دعا في العصر الحديث الى إلغاء نظرية العامل وإبطالها هو إبراهيم مصطفى؛ لأنه عدَّها أساس المشكلات، ووجد في الغائها مفتاح تيسيره، وكان كذلك أول من لاحظ أن المعنى هو التفسير الصحيح للمظهر الإعرابي الذي تبرز به الكلمة في الجملة(٢٢). وقد تكلم العزاويّ على ذلك وعلى (التأويل والتقدير) اللذين وصفهما بالآفتين اللتين عاثتا بالدرس النحويّ وأحالتاه إلى معميات وألغاز، والسبب الذي يدعو الباحثين الى رفض هذه النظرية وما يتبعها من تأويلات وتقديرات يوضحه العزاويّ بقوله: ((فالمعروف أن درس اللغة ينصبّ على ما ينطقه المتكلم فعلا، وأما ما يضمره من ألفاظ وعبارات، معتمدا في إظهارها على قرائن سياقية تغني عن ذكرها، أو التلفظ بها، فانه لا يدخل في مجال دراسة اللغة))(٢٣).

فهو هنا يشير الى تأثره بالمنهج الوصفيّ وظهور ملامحه ومقولاته في كلامه، فهذا المنهج يركز في دراسة اللغة فيما هو موجود على سطح اللغة ولا ينظر الى البنية العميقة التي تتمثل بما (يضمره المتكلم) وما تنطوي عليه الألفاظ والجمل، وليس من الحق البحث عما وراء الكلمات أو ما هو بين السطور، فهذا أمر أجنبي من دراسة اللغة، والبحث عن العوامل وغيرها تعدُّ من هذا الضرب الذي لا يمتُّ الى دراسة اللغة بصلة، ولا ينفع من عَلِمَه ولا يضرُّ من جَهِلَهُ، وقد تحدث عن (الحذف والاستتار) رافضا لهما فقال: ((وبعد فأن من أوجه إصلاح الدرس النحويّ أن نستمسك بما يلفظه

المتكلم فعلا، وألا نزيد عليه ما يزعم النحاة أنه محذوف أو مستتر، فهذه الكلمات المحذوفة أو المستترة لا وجود لها إلا في خيالهم، ولا سند لها إلا من طبيعة تصورهم للجملة العربيّة))(٢٤).

٢- تحديد موضوع النحو

لقد أقام الدارسون في كلِّ العصور دراسة النحو على فكرة مُفادها البحث عن أواخر الكلمات، وتسجيل ما يطرأ على هذه الأواخر من بناء وإعراب. وهم بذلك يضيّقون ميدان الدرس النحويّ، ولكن المجددين لا يرتأون ذلك ويرون أن ميدانه هو الجملة العربيّة وأن ذلك لا يتأتى إلا بالخوض فيما سموه (معاني النحو).

وقد أشار العزاويّ الى دعوة المخزوميّ في محاولته التجديدية الى توسيع دائرة الدراسة النحويّة، وضمّ ما اصطلح عليه بعلم المعاني إليها(٢٥)، وأشار أيضا الى دعوة الجواريّ لمن يروم تجديد النحو، ويسعى الى تيسيره الى أن يوسع وظيفته لتشمل البحث في النظم، وتعنى بدلالات التراكيب(٢٦) ولم يقتصر الأمر على المخزوميّ والجواريّ بل هناك من سبقهما كطه الراويّ وإبراهيم مصطفى اللذين كانا من أوائل الذين تنبهوا إلى ذلك، وبعدهما جاء مصطفى جواد الذي ذهب الى مزج علم النحو بعلم المعاني(٢٧). وقد احتفى الدكتور العزاويّ بمحاولة الدكتور فاضل السامرائيّ مؤلف كتاب (معاني النحو) ورحّب بها بحماسة تدل على كبير عناية منه بهذا الجانب الذي تغاضى عنه النحويّون في مسائل كثيرة، ووضع عمل السامرائيّ إزاء عمل عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١هـ) والزمخشريّ(ت٥٣٨هـ) وامتداد لهما فـ((لقد كان الجرجانيّ والزمخشريّ مثلين بارزين في تراثنا لمن استطاع تذوق الجملة العربيّة عامة، والقرآنية خاصة، والاهتداء الى خصائصها، ثم جاء الدكتور فاضل السامرائيّ ليسير في الطريق الذي سارا فيه، وينهج نهجهما في التفريق بين كلمة وكلمة، أو تعبير وآخر...))(٢٨). وقد بيَّن السامرائيّ كما هو معروف مشكلة النحو فهو يقول: ((من المعلوم أن علم النحو يُعنى أول ما يُعنى بالنظر في أواخر الكلمة، وما يعتريها من إعراب وبناء، كما يُعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية كالذكر والحذف والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التعبيرات، غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب))(٢٩)، وقال: ((وهناك موضوعات ومسائل نحويّة كثيرة لا تقلّ

أهمية عن كل ما بحثه النحاة بل قد تفوق كثيراً منها لا تزال دون بحث، لم يتناولها العلماء بالدرس ولم يولوها النظر. قد أبدو مغالياً في هذا الزعم ولكن هذا الزعم حقيقة أننا نعجز عن فهم كثير من التعبيرات أو تفسيرها، ولا نستطيع التمييز بين معانيها، فمن ذلك على سبيل المثال: ما الفرق في المعنى بين قولك: (لا رجل – بالفتح – في الدار) و(ما من رجل في الدار) مع أن كلتا العبارتين لنفي الجنس على سبيل الاستغراق...))(٣٠)، وهكذا راح يسرد السامرائيّ جملة من التعبيرات التي تحتاج الى بيان الفرق بينها من حيث المعنى، ويبدو أن السامرائيّ انطلق من فكرة النحو الوظيفيّ الذي يقوم على سمات ومنها التفريق بين التراكيب والأدوات، ثم بيّن السامرائيّ مشكلة النحو كما هو معروف بالبحث عن العلاقات الظاهرة بين الكلمات فقال: ((وربما لا أكون مغالياً إذا قلت: نحن لا نفهم اللغة كما ينبغي؛ لأن أكثر دراستنا تتعلق بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات، أما المعنى فهو بعيد عن تناولنا وفهمنا، بل ربما لا أكون مغالياً إذا قلت: إننا نجهل أكثر ممَّا نعلم فيما نحسب أننا نعلم. ومن هنا نحن محتاجون إلى (فقه) للنحو يصل إلى درجة الضرورة، صحيح أنَّ قسماً من المسائل المتعلقة بالمعنى عرض لها النحو وعلم البلاغة لكن لا يزال كثير منها دون نظر...))(٣١) ثم إن دراسة النحو((على أساس المعنى علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة. إن الدارس له على هذا النهج يشعر بلذة عظيمة وهو ينظر في التعبيرات ودلالتها المعنويّة، ويشعر باعتزاز بانتسابه إلى هذه اللغة الغنية الثرية الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة. ثم هو بعد ذلك يحرص على هذه اللغة الدافقة بالحيوية، وهو وراء كل ذلك يحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه، ويشعر بمتعة في هذا التطبيق))(٣٢) وأخذ العزاويّ ينقل أمثلة ممَّا وورد في كتاب معاني النحو تدل على حفاوته به، وقال كلمته الأخيرة في الكتاب فهو يرى: ((لقد اتجه الدكتور فاضل السامرائيّ إلى دراسة الجملة العربيّة دراسة فنية ذوقية حين عني بدلالتها، وبمعنى كل مفردة فيها، فأحيا بذلك نظرية النظم التي ابتدعها عبد القاهر الجرجانيّ، وتغافل عنها النحاة التقليديون الذين خلفوه، فشغلوا بالإعراب والبناء، وما يطرأ على أواخر الكلمات من حركات ظاهرة أو مقدرة))(٣٣) إن البحث عن معاني التراكيب والجمل

والأدوات يعدّ روح النحو التي أقبرها النحويّون في موسوعاتهم النحويّة، وأحالوا موضوعه الى متحجرات لا حياة فيها، وأودُّ أن أذكر هنا أن العزاويّ فيما بعد مال الى دراسة النحو دراسة وظيفية ودعا واضعي المناهج الى ذلك؛ والسبب؛ لأن هذا النحو كما ذكرت ينصبُّ اهتمامه على التفريق بين معاني العبارات والأدوات.

٣- الاعتماد على القرآن الكريم في رسم صورة النحو

من يتتبع كتابات الدكتور العزاويّ يجد شدة اهتمامه بالدراسات القرآنية واحتفاءه بالقرآن الكريم، فهو مصدر من مصادر دراساته إذ اعتمد عليه في مواضع كثيرة في توثيق قاعدة أو تصحيح خطأ شائع كما هو مشهور عنه في التصويب اللغويّ، كما له مقالات تحدث فيها عن معاني القرآن والتعبير القرآني، فليس من الغريب أن يجعله أساسا ومرجعا للتجديد والتيسير، فقد جاء في مقال له (الملكة اللسانية في التراث اللغويّ العربيّ) وكيف للناطق أن يملك هذه الملكة استند الى مقولة ابن خلدون: ((وعلى قدر المحفوظ وكثرة الاستعمال تكون جودة المقول المصنوع نظما ونثرا))(٣٤) يقول العزاويّ معقبا ومستحسنا كلام ابن خلدون: ((وقد أثبتت التجربة صحة ما ذهب إليه ابن خلدون، فأولئك الذين عنوا في بداية تعليمهم بقراءة القرآن الكريم وحفظه أملك لزمام اللغة، وأقدر من غيرهم في مجال البيان، وإذا بحثنا في حَيَوات كبار الأدباء في عصرنا كطه حسين والزيات وزكي مبارك وجدنا أن معظمهم قد قرؤوا القرآن وحفظوا وقرؤوا كثيرا من المنظوم والمنثور))(٣٥) وجاء قوله في مقال آخر عنوانه (المبدعون واللغة) تحدث فيه عن تصرف الشعراء باللغة قائلا: ((فحقّ التصرف باللغة إذن، لا يتسامى إليه غير شاعر فذّ، أو ناثر كبير، ولن يستطيع تفسير هذا التصرف، واستشفاف أسراره غير ناقد يسامت هذين رسوخ قدم، وسموق موهبة، ورفعة ذوق))(٣٦) ثم يقول بعد ذلك مبينا مكانة القرآن الكريم وطريقة تصرفه باللغة التي تفوق طريقة الشعراء: ((ومالنا نذكر تصرف شعراء العربيّة في اللغة، وننسى تصرف القرآن الكريم فيها، وهو تصرف أذهل النحاة أنفسهم، وقهرهم على أن يراجعوا قواعدهم غير مرة، وينزلوا عن كثير ممَّا شرعوا من ضوابط، ولكنهم مع ذلك لم يفهموا سرّ هذا التصرف، ولم يفقهوا وجه الجمال فيه، حتى قيّض الله للقرآن نقدة كباراً، استوعبوا

علم النحاة، وفاقوهم رفعة ذوق، ولطف حسّ، فترجموا ذلك التصرف إلى لغة النقد، فإذا هو سحر من السحر، وفتون من الفتون))(٣٧). ومن هنا دعا الى أن يكون القرآن الكريم أحد الأسس التي يقوم عليها تجديد النحو وتيسيره، فهو يرى أن النحاة فرطوا في جنب القرآن ضربين من التفريط: الأول إنهم عالجوا لغته معالجة منطقية، واحتكامهم الى كلام هو أقلّ من القرآن أصالة ولاسيما الغريب والشاذ من هذا الكلام. والتفريط الآخر: تجلى في إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة(٣٨). ولذا لا معدى لمن يروم تجديد النحو وتيسيره من أن ((ينظر الى القرآن على أنه دستور العربيّة، ومستودع عبقريتها، ومظنة جوهرها وخصائصها، ولا محيد له أيضا عن أن يقيم نحوها على عبارة القرآن ليكون هذا النحو ممثلا اللغة، وصورة صادقة لها))(٣٩) وهو بهذا أفاد من دعوات سابقيه الذين دعوا الى النظر في أساليب القرآن الكريم، وواحد منهم طه حسين الذي ناشد مجمع اللغة العربيّة في مصر في دورته الثلاثين المنعقدة عام ١٩٦٤ قائلا: ((هناك أمنيتان أتمناهما مخلصا، الأولى أن يريحنا المجمع من الضمائر المستترة، التي لا معنى لها مطلقا، وأن يريح المتعلمين من الضمير المستتر وتقديره كذا، كل هذا كلام لا معنى له. الثانية أن يعاد درس النحو بالقياس إلى القرآن الكريم))(٤٠) وليس الجواريّ منه ببعيد فقد أولى كتابه (نحو القرآن) اهتماما كبيرا وأطال النظر فيه وأفاد منه، وقد اهتمَّ بمقولات الجواريّ في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) ممَّا دعاه إلى أن يجعله أساسا من أسس التيسير، وهو هنا ينقل قول الجواريّ: ((فقد كان خليقا بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده، أن تكون المادة القرآنية أهمَّ ما يقيمون عليه تلك القواعد، ويستندون اليه في وضع النحو؛ لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبرأ من الضرورات والشواذ الذي حفل به الشعر، وامتلأ بها غريب اللغة، الذي استندوا اليه بلا اعتدال ولا قصد))(٤١) من كل ذلك نرى أن (الاعتماد على القرآن الكريم) أساس لا محيد عنه في تجديد النحو وتيسيره.

٤- التفسير الفنيّ للجملة: يصرّ النحويّون على أن الجملة العربيّة تتألف من (مسند) و(مسند اليه) وهذا حق، ولكن مما لا حق لهم فيه بحثهم المستمرّ عن هذين الركنين في الكلام، فهم يؤمنون أنه

(لابد) من وجودهما ولا مفرّ من ذلك، يقول سيبويه في باب(المسند والمسند اليه): ((وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: (عبد الله أخوك)...))(٤٢) وقد علق محمد عيد على نص سيبويه بقوله: ((فهذه اللابدية فرضت عدم استغناء كل من ركني الجملة عن الآخر، كما فرضت على المتكلم النطق بهما، وامتدَّ ذلك الى الباحثين في النحو، فطبقوا مبدأ اللابدية هذا بتقدير أحدهما إذا لم يوجد مع الآخر، بل استفحل الأمر فقدروهما معا مع خلو الكلام منهما))(٤٣) فالجملة حقيقة هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أما تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند اليه، وقد تتحقق الفائدة بوجود أحد أركانها إذا أفادت(٤٤)، فمثل كلمة (تعال) و(صه) و(السيارة) في مورد التحذير وغيرها، كل منها تؤدي معنى كاملا بنفسه ولا معنى بعد ذلك للفروض المنطقية التي آمن بها النحويّون. إن المحدثين فهموا حقيقة الجملة التي تنتظم في الكلام فذهبوا الى تقسيمها على قسمين: الجمل المنطقية وهي ما ينطقه المتكلم بهدوء وتعقل، وهو تركيب من اسمين، أو اسم وفعل، والقسم الآخر: انفعالي ينطقه المتكلم وهو منفعل متوتر وهو ما جاء على كلمة واحدة كما هو الحال في معرض التحذير مثلا قولنا: (السيارة) أو (الأسد)(٤٥) فمثل هذه الكلمات تؤلف كلاما يحسن السكوت عليه بحسب مقاييس النحويّين مع أنها مؤلفة من ركن واحد من أركان الجملة، وليس من الصحيح بعد ذلك البحث عن الاركان الأخرى كالفعل والفاعل؛ لأن المقام يقتضي الايجاز لا الاسهاب، وإظهار الاركان الاخرى يضيع هاهنا الفائدة المرجوة. إذن قام فهم النحاة للجملة على أساس منطقي، بمعنى أنهم فهموا الجملة في ضوء المنطق، فكما لا يكون هناك حدث بلا مُحدِث، أو لا يكون حدث من غير ذات، كذلك لم يرتضوا أن يجيء مسند اليه بلا مسند، أو العكس، وكان إذا غاب أحدهما قدّروه حتى يتفق النص اللغويّ والواقع الخارجي، ويرى العزاويّ أن الدراسة اللغويّة الحديثة ((لا تعترف بهذا الالزام المنطقي، ولا تسمح لأحكام المنطق الفلسفية أن تتحكم في دراسة اللغة، فليس من اللازم أن يوجد المسند والمسند اليه ...))(٤٦) ويبدو واضحا جدا أن العزاويّ قد أقام هذا الأساس متابعة لما جاء عند أحمد عبد الستار الجواريّ الذي قال فيه: ((ولابد من الإشارة هنا الى أن محاولة الجواريّ قد

راعت هذا الاساس على نحو واضح من المحاولات الأخرى))(٤٧) ومحاولة الجواريّ في كتابه (نحو القرآن) فهو يحاول أن يفسر الجملة بعيدا من المنطق، والاهتمام بالجانب النفسي للمتكلم أو المتلقي فيقول الجواريّ: ((وثمة جانب آخر يستأهل التأمل والتفكير، ذلك أن النحاة القدامى قد احتكموا الى المنطق كثيرا، وأقاموا عليه قواعد النحو، ناسين أن التعبير باللغة فن ما أكثر ما يتجاوز حدود المنطق ورسومه، فيحذف أو يذكر، ويقدم أو يؤخر، استجابة لدواعٍ لا تتعلق بالمنطق، ولا تخضع له))(٤٨) ثم قال: ((ولقد أدَّى بهم ذلك الاستناد إلى المنطق إلى أن يرسموا للتركيب صورا ثابتة، جعلوها هي الأصل، وما عداها خروجا على الأصل، فقالوا: إن التركيب لابد أن يشتمل على ركنين: مسند ومسند اليه أو موضوع ومحمول...)) وهم بعملهم هذا ((يفسدون معنى الكلام ويضيعون على منشئه ما قصد اليه بالحذف أو التقديم والتأخير، وهم بذلك يعزلون النحو عن المعنى، بل يجردونه من فنية التعبير التي لا يمكن أن ينسلخ عنها لو كان حقا دراسة شاملة للتركيب))(٤٩).

٥- الاعتماد على المنهج الوصفيّ

لقد احتفى العزاويّ بالدراسات اللغويّة الحديثة، ومنها الحديث عن المناهج التي اهتمَّ بها الدرس اللغويّ المعاصر وفي كتاباته المختلفة، وممّا يدلل على ذلك كتابه (مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة) الذي عرض فيه تلك المناهج، وأظهر استحسانه للمنهج الوصفيّ ومؤسسه سوسير وخصص له صفحات كثيرة للحديث عن هذا المنهج وأعلامه وسماته وتطبيقاته.

وقد تابع العزاويّ المجددين والميسرين فوجدهم يدعون الى اتخاذ هذا المنهج في دراسة اللغة وبناء النحو العربيّ من جديد، فعدّ المخزوميّ من النحويّين الوصافين؛ لأنه دعا الى دراسة اللغة دراسة وصفيَّة، إذ يقول المخزوميّ: ((ليس من وظيفة النحويّ الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطِّئ لهم أسلوبا؛ لأن النحو دراسة وصفيَّة تطبيقيَّة لا تتعدى ذلك بحال))(٥٠) كما أنه قال: ((النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور فالنحو متطور أبدا والنحويّ الحق هو الذي يجري وراء اللغة يتبع مسيرتها ويفقه أساليبها،

ووظيفة النحويّ أن يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا ما يطرأ على الكلمة أو الجملة وأوضاعها المختلفة))(٥١) ويرى المخزوميّ- وقوله حقّ- أن إعراض النحويّين عن (وصف) اللغة هو كان الداء الذي أودى بالنحو واللغة، فيقول: ((لو أن النحاة قيدوا أنفسهم بحدود تخصصهم وصافين لا يفرضون على الاستعمال شروطا يضعونها لما اضطروا الى التمحل))(٥٢) والحق أن المنهج الفلسفيّ الكلاميّ الذي اتخذه النحاة مضمارا لدراسة اللغة والنحو أظهر مشكلات كثيرة في نحونا يمكن التخلص منها باعتماد المنهج الوصفيّ.

٦- تحليل نظم الجملة

ذكر العزاويّ أن هذا الأساس أوحاه اليه كلام المخزوميّ قائلا: ((وهذا من الأسس التي نوه بها المخزوميّ، ورأى ضرورة الحرص عليها في أي عمل يرمي الى تجديد النحو، وبثّ الحياة في مباحثه))(٥٣) ويبدو أن المخزوميّ أخذه عن أستاذه إبراهيم مصطفى الذي اعتنى بهذا الامر، إذ يقول ابراهيم مصطفى: ((النحو كما نرى وكما يجب أن يكون، هو قانون تأليف الكلام وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها))(٥٤) وما التفات المجددين الى العناية بهذا الأمر إلَّا لأن المتقدمين لم يولوه عنايتهم ((فالنحاة الاوائل شُغِلوا عن تحليل النظم، وبيان أسرار التأليف وهو من صلب عملهم بالبحث عن العوامل التي اختلقوها وتمسكوا بها وجعلوا الحركات التي تطرأ على الكلمات أثرا من آثارها))(٥٥).

٧- إعادة تنسيق أبواب النحو

ويعدُّ العزاويّ هذا الأساس مهما أيضا؛ لأن أكثر محاولات التجديد والتيسير راعته، وقد ذكر سردا بتنسيقات الأبواب النحويّة التي اقترحها أصحابها ومنها: جمع المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد يدعى (المسند اليه) وهو رأي إبراهيم مصطفى كما هو معروف(٥٦)، وإلحاق (كان واخواتها) بالأفعال التامة التي ترفع فاعلا والاسم المنصوب بعدها يكون حالا كما عند الكوفيّين، وجمع بابي

المفعول المطلق والمفعول لأجله في باب واحد هو (المصدر المنصوب) وغيرها من الأبواب التي اقترحت(٥٧).

٨- إلغاء الإعرابين التقديريّ والمحليّ

وهذا من أسس التجديد المهمة، ومن أمثلته الاكتفاء بإعراب مثل قولنا: هذا فتى، أن نقول: هذا مبتدأ وفتى خبر، وإعراب مثل قولنا: جاء القاضي، جاء: فعل ماض، والقاضي فاعل، وإعراب جملة: خالد أخوه ذكي، خالد: مبتدأ، أخوه ذكي: خبر(٥٨) وغير ذلك، وهو أمر ممكن ولا يضرّ النحو إن تركنا ما تعبَّد به المتقدمون من أقوال، وفيه تيسير واتجاه جديد في الدرس النحويّ.

٩- الإعراب لصحة النطق

ويقصد به أن الكلمة لا تعرب ما دام إعرابها لا يفيد شيئا في صحة النطق وسلامته(٥٩) وهو يشير بذلك الى الغاية من تعلم اللغة، فهناك أشياء في النحو أطال الوقوف عندها النحويّون عند الحديث عن إعرابها كأسماء الاستفهام والشرط التي ذكروا لها تفصيلات مملة ومعقدة في إعرابها، وهي ليست لها فائدة أو تأثير في نطق المتكلم أو المتعلم، ويضرب مثلا لذلك كما في إعراب قولنا: أين الكتاب، أن نقول: أين: كناية عن المكان وهي خبر مقدم ((ويبتعد بذلك عن صيغ الاعراب المعقدة التي يجترحها النحاة، من دون أن يكون لها جدوى في تصحيح النطق))(٦٠).

١٠- حذف زوائد وعُقَد كثيرة

ويتمثل هذا الاساس في تنقية كتاب النحو التعليميّ من أبواب عويصة وفي مقدمتها مسائل الاعلال والابدال ومسألة الميزان الصرفيّ، ومن عقد النحو الواجب حذفها كذلك (عمل المصدر) و(عمل اسم الفاعل) أو (اسم المفعول) الواقعين مبتدأ مكتفيا بمرفوعه على أنه سدّ مسدّ الخبر، وحمل نحو (أقائم الزيدون) على أنه فعل وفاعل أو العودة الى المطابقة (أقائمون الزيدون) وتوجيه الجملة بأنها مبتدأ وخبر، وغيرها من المسائل، يقول شوقي ضيف: ((واني لعلى يقين من أنه إذا حذفت هذه الزوائد وما يماثلها من النحو، أصبح تعليمه أكثر يسرا. وأقبلت الناشئة على تمثله دون عقبات أو صعوبيات وطبعا ستظل هذه الزوائد بكل تفاصيلها في كتب النحو المطولة ويظل المتخصصون في

الدراسات النحويّة يعكفون عليها، أما الناشئة فأجد ألا تشغل من النحو – كما قال الجاحظ– إلا بمقدار ما يؤديها الى السلامة من الخطأ))(٦١).

هذه الأسس التي أقام النحويّون المعاصرون محاولاتهم لتجديد النحو وتيسيره والتي استنبطها العزاويّ من تتبعه الدقيق لهذه المحاولات ودراستها دراسة علمية موضوعية.

محاولات التيسير عند العزاويّ

لقد تناول العزاويّ في مناسبات مختلفة مسائل نحوية كان له رأي فيها، وأكثر هذه المسائل تناولها في مقالاته التي عرض فيها لقضايا التعليم، ولكن ما يلاحظ عليه أنه لم يكن رائدا في آرائه، ولم نجده منفردا بمناقشة قضية من القضايا النحويّة، بل أكثر ما ناقشه كان قد وجده عند من تقدمه من أساتذته وغيرهم من الباحثين، ولكنه استحسن ما وجده عندهم، ووجده حقا يستحق الاهتمام والعناية للتخلص من هذا العويص ولاسيما ما يخصُّ كتب النحو التعليميّ، وهذه أبرز المسائل التي عرض لها في كتبه ومقالاته:

١- يرى العزاويّ أن الفاعل يتقدم على فعله، كما ذهب الى ذلك الكوفيّون من قبل، فله رأي في الجملتين التاليتين وأشباههما: لعب الولد بالكرة – الولد لعب بالكرة

فهو هنا يرفض أن يكون (الولد) في الجملة الثانية (مبتدأ) بل هو فاعل كما كان في الجملة الأولى وهو ما يتناسب مع منطق الطفل المتعلم أو التلميذ الذي يرفض أن يكون كذلك في الجملة الثانية، وحتى السياق يدلّ على ذلك، يقول: ((والطفل هنا على حق، فوظيفة الولد في الجملة الثانية هي وظيفته نفسها في الجملة الأولى، إذ فعل اللعب فيهما كليهما، ولكن منطق النحو القائم على اعتبار فلسفيّ محض، يرفض المنطق السهل، ويحلّ محلّه منطقاً صعباً، فيه تكلف وفلسفة))(٦٢) ثم يعرض لجملتين على شاكلتهما وهما:

قَتَلَ اللصُ التاجرَ – اللصُ قَتَلَ التاجرَ

وإزاء هاتين الجملتين ينتاب الطفل أو المتعلم قلق نفسي وحيرة كبيرة حين نريده على أن يفرق بينهما، ففي الجملة الاولى نخبر الطفل أو المتعلم أن (اللص) فاعل، فهو قاتل مجرم، وإذن فاقبضوا

عليه، وفي الجملة الثانية نخبره أن (اللص) مبتدأ، وليس بفاعل، وإذن فهو بريء مظلوم، فأطلقوا سراحه، وابحثوا عن القاتل الحقيقي، تجدوه مختفيا ومختبئا ومستترا في زاوية من زوايا الفعل، هذا منطق النحاة، فضعوا بجانبه منطق التلميذ ومنطق العقل، ثم انظروا الأمر بعد ذلك كيف يكون(٦٣) وأول من قال بهذا الكوفيّون الذين يجوزون تقديم الفاعل على الفعل(٦٤) والعزاويّ هنا يرى رأيهم كما استحسنه من قبل المجددون والميسرون، فإنه يجمع الى اليسر موافقته لطبيعة اللغة التي يتصرف بها الناطق مقدما أو مؤخرا بحسب المعاني القائمة في ذهنه أو ما يقتضيه المقام.

٢- وتناول جملا هي أشبه بالجملتين السابقتين وهي قولهم:

الولدان لعبا بالكرة – الأولاد لعبوا بالكرة – البنات لعبْنَ بالكرة

ففي النحو التقليديّ الذي يقدم للنشء وغيرهم اعتاد النحويّون القول إن (الالف والواو والنون) في هذه الافعال هي الفاعل ((فنحمله على الحيرة ونسبب له الارتباك، لأن منطقه السهل يقضي بأن تكون الأسماء المتقدمة على الافعال هي (الفاعل)، أما الالف والواو والنون، فحروف لا يتصور أن يسند اليها عمل شيء))(٦٥) فيبدو من قوله الأخير أنه يرجح أحد الآراء النحويّة القديمة الذي نصَّ عليه النحويّون وهو أن تكون هذه أحرف للدلالة على التثنية والجمع وخطاب المؤنثة وليست هي فاعلا(٦٦) كتاء التأنيث الساكنة التي تدل على الفاعل المؤنث.

٣- وحلَّل جملة الفعل المبني للمجهول كما في الجملتين: كَتَبَ الولدُ الدرسَ – كُتِبَ الدرسُ فهو يرى أن المتعلم ليحار أمام هاتين الجملتين وما كان من نمطهما حين نقول له إن كلمة (الدرس) في الجملة الاولى مفعول به وقع عليه فعل الفاعل، ثم نعود فنقول له إن كلمة (الدرس) في الجملة الثانية ليس مفعولا وانما هو نائب عن الفاعل، فتستبد به الحيرة، ويستحوذ عليه القلق؛ ((لأنه لا يفهم معنى (النيابة) هذه ولا يرى أن وظيفة الكلمة قد تغيرت في الجملة الثانية، فقد وقع عليها في الحالين فعل الفاعل وهو الكتابة))(٦٧).

٤- وفي الجملتين نفسيهما أشار الى رأيه في ألقاب الإعراب والبناء حين ذكر تمييز النحويّين لحركة الفتح على الفعل (كتبَ) والمفعول (الدرسَ) فالأول نقول له إنه مفتوح الآخر، والثاني نقول له

منصوب وليس مفتوحا، فيستولي على التلميذ ((الاضطراب وتستبدّ به الحيرة؛ لأن منطق النحو وحده هو الذي يفرق بين حركة الفعل الماضي (كتبَ) وحركة (الدرسَ) فيجعل الأول مفتوحا ويجعل الثاني منصوبا))(٦٨) ومثل ذلك القول في حالة جزم الفعل التي ذكر لها جملة: لم يكتبْ محمدٌ الدرسَ، فحين نخبره أن الفعل (يكتبْ) مجزوم، فنخالف بذلك منطقه الواضح، ونُكرهه على تسمية الأشياء بغير أسمائها الظاهرة له، ولو قلنا له: إن الفعل المذكور (ساكن) لسايرنا منطقه، ولم نصطدمه بما يخالف حسّه))(٦٩) فهو هنا يدعو الى التخلص من ألقاب الإعراب والبناء التي تلبس على المتعلم.

٥- وعرض لموضوع العطف محللا لجملتين في حال الفاعلية والمفعولية وهما:

سافرَ محمدٌ وخالدٌ – أكرمَ المديرُ محمداً وخالداً

فهو يرى أن مفهوم أو مصطلح (العطف) لا يفهمه المتعلم ولا يستسيغه، فلا يرتضي القول لهم: إن (خالد) معطوف على (محمد) بل هنا يعدل عن الجانب الشكلي للعبارة، الى المعنى، فمنطق الطفل والمتعلم يرى أن (خالد) فعَلَ السفر كمحمد فلِمَ لا يكون فاعلا؟ وهكذا بالنسبة للجملة الثانية فـ(خالدا) أيضا وقع عليه فعل الفاعل(٧٠) وكأن العزاويّ يجوِّز تعدد الفاعل والمفعول، والمنطق النحويّ الفلسفيّ لا يجوِّز ذلك، فعلى رأيه يمكن أن يتناول التلميذ أو المتعلم الجملة بالشكل الآتي: سافر فعل، ومحمد: الفاعل الأول، والواو حرف، وخالد الفاعل الثاني، وهكذا نتخلص من مصطلح (العطف) وكل ما يدور حوله أو يترتب عليه، ومن ذلك إخراجه من باب التوابع.

٦- وتناول جملة المبتدأ وخبره ونواسخها، كقولنا: الولدُ نظيفٌ، إنَّ الولدَ نظيفٌ، فما نخبر المتعلم به هنا من إعراب للجملتين، فنقول: ((إن (الولد) في الجملة الأولى (مبتدأ) ونقنعه بمنطق ذهنيّ بحت أنه سمي كذلك لوقوعه في أول الجملة، فيقبل ذلك منا، ويستجيب له الى حدٍّ ما)) ولكن ما لا يكون مقتنعا القول في الجملة الثانية ((إن (الولد) اسم (إن) فنجبهه بموقف ذهنيّ معقد، لا يستسيغه منطقه، ذلك لأنه لا يفهم معنى لأن يكون لـ(إن) اسم، كما يظل ينكر هذه التسمية، ويلوكها غير مقتنع بها، حتى حين يكبر، ويقطع أشواط الدراسة))(٧١)، ويقدم العزاويّ اقتراحا في إعرابها وهو أن نسمي (الولد) مبتدأ (إن) والمبتدأ هنا استحق النصب لأنه جاء بعدها، ولو قلنا للمتعلم ذلك ((لكنا

قريبين من منطقه ولجارينا حسَّه اللغويّ))(٧٢) لأن وظيفة (الولد) في كلا التركيبين واحدة، ولا داعي لأن نغير تفسيرها، فنسبِّب للطفل أو المتعلم حيرة كبيرة، وقلقا نفسيا لا يرحم، ولا داعي لأن نكثر المصطلحات، وننوع التسميات.

إن رأي العزاويّ هنا يتوافق مع المنهج التوليديّ، وهو متأثر به، وهذا المنهج يعالج هذه المسألة بالطريقة نفسها كما هو معروف، فيعد جملة المبتدأ الجملة النواة أو الجملة الخام وهي الأصل ثم يزاد عليها عناصر تقتضي تغيير الجملة من حركة ضم أو فتح(٧٣).

٧- وتبنَّى العزاويّ الرأي الكوفيّ بتمام الفعل (كان) لما فيه من تيسير كما في قولهم: (كان الولدُ نظيفاً)، فنحن نُدخل الطالب في متاهة حينما نخبره أن (كان) فعل من نمط خاص لا يحتاج الى فاعل، فتزداد حَيرته؛ لأنه تعلم من خلال منطق النحو أن لكل فعل فاعلا، ولكن هنا نقول إن: (الولد) اسم (كان) ولو ((أنصفنا الطفل لجنبناه الحيرة والقلق، ولجعلنا معارفه النحويّة التي يتلقاها، يخدم بعضها بعضا... ولا يكون ذلك إلا بأن نعرب (كان) فعلا، والمرفوع بعدها (فاعلا)، والمنصوب بها (حالا)...))(٧٤) وهو رأي سديد وجدير بالعناية، ويُخلِّص طالب العربيّة من عويص النحو، كما أودّ هنا أن أذكر أن هذا الرأي لا يتعارض مع الضوابط النحويّة، فـ(الحال) لا يكون صاحبه الا معرفة، وهذا يتوافق مع ما اشترطه النحويّون وهو أن يكون اسم (كان) معرفة وهو ما يتناسب مع ضوابط موضوع الحال.

٨- وتحدَّث العزاويّ في مقالاته عن القرارات المجمعية التي حاولت تيسير النحو والتي صدرت عن المجامع العلمية الثلاثة الدمشقيّ والعراقيّ والمصريّ وفي ندوات عدة عقدت في بلدان عربية كمصر والجزائر وغيرها، ويفهم من حديثه وتتبعه لهذه القرارات استحسانه لهذه القرارات وتحمسه في تطبيقها، ومن هذه القرارات التي صدرت عن لجنة ألفها المجمع المصريّ عام ١٩٣٨ ما يأتي:

١- ألا يكون هناك فرق بين ألقاب الإعراب والبناء.

٢- الاستغناء عن الإعراب التقديريّ والمحليّ.

٣- إلغاء الضمير المستتر وجوبا أو جوازا، فجملة (زيد قام) مثل جملة (قام زيد).

وقد عدّها من القرارات المهمة، مظهرا أسفه لعدم الأخذ بها قائلا: ((والذي يستعرض كتب النحو المدرسية، في أي قطر عربي لا يجد ظلا لهذه القرارات)) التي ((كانت كفيلة بتخليص النحو المدرسيّ من بعض ما يشوبه من صعوبة، ويعوق طريقة تعلمه، ولكن شيئا من هذه القرارات لم يكتب له التنفيذ، لا في مصر ولا في غيرها))(٧٥).

وتحدَّث عن القرارات التي صدرت عن ندوة اتحاد المجامع اللغويّة وشاركت فيها المجامع اللغويّة الثلاث، وكانت بعض القرارات هي نفسها التي أصدرها المجمع المصريّ عام ١٩٣٨، وبعضها الآخر قرارات قامت على اقتراحات جديدة، حملها الى الندوة مجمع بغداد أو مجمع دمشق، ومن هذه القرارات:

١- الربط بين علم النحو ومفهوم الدلالة

٢- دراسة بعض التراكيب النحويّة دراسة تحدد معانيا، وتضبط أواخرها، دون تعرض لإعرابها التفصيلي، كصيغ القسم والتعجب والتحذير والاغراء، والنفي والتوكيد والتفضيل وغير ذلك.

٣- الإبقاء على الإعراب التقديريّ والمحليّ دون تعليل.

٤- الاكتفاء بألقاب البناء في حالتي الإعراب والبناء.

٥- يدرس أسلوب الاستثناء في باب الأساليب ويقتصر في أحكامه على النصب، إذا كان الاستثناء تاما.

٦- ما ينصب بـ(أن) مضمرة وجوبا يقال فيه إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة.

وهذه القرارات يمكن أن نجدها في المسائل التطبيقية التي تناولها العزاويّ وذكرت آنفا عنده، ففي ذلك عناية منه بها، واستحسان بتوجيه الأنظار الى الأخذ بها، لكنه أنحى باللائمة على الأقطار العربيّة التي لم تأخذ بها وتصوغ مناهجها المدرسية في ضوئها(٧٦) إذ ((إن شيئا من القرارات الملمح اليها لم ينفذ، فالربط بين النحو ومفهوم الدلالة لا أثر له في مناهجنا الدراسية، وانما تقتصر هذه المناهج على تعليم الأدوات أو الصيغ مجردة من معانيها، فالطالب لا يميز بين النفي بـ(لم) والنفي بـ(ما) والنفي بـ(لا) والنفي بـ(لم) فهو لا يدري متى يقول: (لم يذهبْ) ومتى يقول: (ما ذهب)،

ولا يفرق بين (لا يشارك خالد في السباق) و(ما يشارك خالد في السباق) و(لن يشارك خالد في السباق). ولا يعرف الفرق بين (محمد نَشِطٌ) و(محمدٌ نشيطٌ) أو (المكانُ ضيِّقٌ) و(المكانُ ضائقٌ بمن فيه). ولا يفرق بين (محمدٌ شاعرٌ) و(إنما محمدٌ شاعرٌ) وغير ذلك))(٧٧). وبعد ذلك يُجدِّد دعوته الى دراسة الأساليب دراسة وصفيَّة كأسلوب التعجب والتحذير والإغراء، والاستفهام والتوكيد وغيرها، ويرى أن مناهجنا مازالت مُصِرّة على دراستها دراسة نحوية فلسفية منطقية.

نتائج البحث

١- في الوقت الذي اهتمَّ العزاويّ بموضوع تجديد النحو وتيسيره الا أننا لم نجد له رأيا أصيلا ولم نجده منفردا بمسألة من ذلك، إن أكثر المسائل التي وقف عندها هي ممّا ذكرها المجددون والميسرون وهو بدوره استحسنها فأخذ ينادي بها في مقالاته وكتبه، ولا سيما المقررات التي صدرت عن المجامع العربيّة التي أنحى باللائمة على الاقطار العربيّة لأنها لم تأخذ بها في مناهجها.

٢- ولكنه قدّم جديدا في هذا الموضوع يتمثل بـ(أسس التجديد والتيسير) التي استقاها من متابعته للمجددين، وهي أسس دقيقة ومهمة لو أخذ بها اليوم واضعو المناهج لجاء النحو صافيا من كل ما يشوبه ولكان نحوا وظيفيا لا يقدِّم للمتعلم الا ما يفيد.

الهوامش

١- مختصر من السيرة الذاتية التي كتبها بنفسه الراحل الاستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، مع إضافة الكتاب الأخير الى قائمة مؤلفاته وهو (مقالات في اللغة وتعليمها) وهو الكتاب الأخير الذي صدر يوم رحيله.

٢- مقالات في اللغة وتعليمها:٥٠

٣- المصدر نفسه

٤- المصدر نفسه:٥٣

٥- المصدر نفسه:٥٤

٦- المصدر نفسه:٥٥

٧- المصدر نفسه:١٦١

٨- المصدر نفسه:١٦٢

٩- المصدر نفسه:٥٥

١٠- المصدر نفسه:٥٦

١١- المصدر نفسه.

١٢- المصدر نفسه:٢٣١

١٣- المصدر نفسه

١٤- المصدر نفسه.

١٥- المصدر نفسه:٢٣٣

١٦- المصدر نفسه:٧٧
١٧- المصدر نفسه:١٧٤
١٨- المصدر نفسه
١٩- المصدر نفسه:١٠٩
٢٠- ينظر: الرد على النحاة. ابن مضاء القرطبي: ٦٩
٢١- نحو التيسير. الجواريّ:٤٦
٢٢- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره:١٣٢
٢٣- مقالات في اللغة وتعليمها:١٢
٢٤- المصدر نفسه:١٦٩
٢٥- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره:١٣٥ والنحو العربيّ نقد وتوجيه. د. مهدي المخزومي:٢٧
٢٦- ينظر: في حركة تجديد النحو:١٣٦
٢٧- المصدر نفسه:١٣٦-١٣٧
٢٨- مقالات في اللغة وتعليمها:٢٦٣
٢٩- معاني النحو. د. فاضل السامرائيّ:٥
٣٠- المصدر نفسه
٣١- المصدر نفسه:٨
٣٢- المصدر نفسه
٣٣- مقالات في اللغة وتعليمها:٢٦٩
٣٤- تاريخ ابن خلدون:٧٧٢/١
٣٥- مقالات في اللغة وتعليمها:٣٦٦
٣٦- المصدر نفسه:١٠٠
٣٧- المصدر نفسه
٣٨- في حركة تجديد النحو وتيسيره:١٣٨
٣٩- المصدر نفسه
٤٠- مقالات في اللغة وتعليمها: ٧٦
٤١- نحو القرآن. الجواريّ:٨ وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:١٣٨
٤٢- كتاب سيبويه:٢٣/١

٤٣- أصول النحو العربيّ. محمد عيد:٢١٧-٢١٨
٤٤- ينظر: المصدر نفسه:٢١٨
٤٥- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٤٥
٤٦- أصول النحو. محمد عيد:٢٢٠ وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره:١٤٦
٤٧- في حركة تجديد النحو وتيسيره:١٤٧
٤٨- نحو القرآن. الجواريّ: ٩-١٠
٤٩- المصدر نفسه:١٠
٥٠- في النحو العربيّ نقد وتوجيه. المخزومي:١٩
٥١- المصدر نفسه.
٥٢- المصدر نفسه:١٤٧
٥٣- في حركة تجديد النحو وتيسيره: ١٥٦
٥٤- إحياء النحو. إبراهيم مصطفى:١
٥٥- في حركة تجديد النحو وتيسيره:١٥٦
٥٦- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره:١٥٨
٥٧- المصدر نفسه
٥٨- المصدر نفسه: ١٥٩
٥٩- المصدر نفسه:١٥٩
٦٠- المصدر نفسه:١٦٠
٦١- تيسير النحو التعليميّ قديما وحديثا. شوقي ضيف:٦٣
٦٢- مقالات في اللغة وتعليمها:٧١
٦٣- المصدر نفسه.
٦٤- ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:٢/٨٠
٦٥- مقالات في اللغة وتعليمها:٧٢
٦٦- ينظر: الأصول في النحو. أبو بكر السراج:١/٧١
٦٧- مقالات في اللغة وتعليمها:٧٢
٦٨- مقالات في اللغة وتعليمها:٧٢ وينظر: فصول في اللغة والنقد. د. نعمة رحيم العزاويّ:١٠٩
٦٩- مقالات في اللغة وتعليمها: ٧٣ وينظر: فصول في اللغة والنقد. د. نعمة رحيم العزاويّ:١١٠

٧٠- ينظر: مقالات في اللغة وتعليمها:٧٣

٧١- المصدر نفسه.

٧٢- المصدر نفسه:٧٤

٧٣- ينظر: مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة. د. نعمة رحيم العزاويّ:١٨٨

٧٤- مقالات في اللغة وتعليمها:٧٤

٧٥- فصول في اللغة والنقد:١٠٩

٧٦- ينظر: فصول في اللغة والنقد: ١١١

٧٧- المصدر نفسه.

Since very early the scholars has complain the difficulty of Arabic grammar, and they honestly called to facilitate the difficulties. Then the ancient and modern scientist critics a lot of grammatical issues that depends on incorrect logical origins or incorrect understanding. Hence studies have emerged that cares about these issues and made suggestions to brought life in Arabic grammar. One of those who were interested in this matter Dr. Neema Rahim al-Azawi. He has written a book in which he viewed the most prominent attempts in renewal and facilitate the grammar, and also his interest in this matter has appear in many of his articles, but he does not have a thoroughbred opinion, and we did not find him a lone to discuss an issue attributed to him, only following to those who mentioned this or that issue and showing his applauded an enthusiasm, but he put the basis for renewal and facilitate that he took it from the previous attempts in which it made him unique.